

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الخميس

17 نوفمبر 2022





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

رؤية 2030 أكدت أهمية تعزيز قيم التسامح لدى المجتمع

المملكة نموذجاً للتسامح والتعايش المشترك

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ربيع ثاني 1444هـ - 17 نوفمبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1983030>

جدة - البلاد

نوه ملتقى التسامح الذي نظّمه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني أمس بجهود المملكة في ترسيخ التسامح وتعزيزه داخل المجتمع، مؤكداً أهمية التسامح ودوره في تعزيز السلام والتعايش وتحقيق التنمية والتطور الذي تسعى له المجتمعات المستقرة بمختلف جنسياتهم وأعراقهم ودياناتهم وثقافتهم.

وجاء تنظيم الملتقى الذي شارك فيه عدد من أصحاب المعالي والفضيلة والسعادة والأكاديميين والمثقفين والإعلاميين في إطار احتفاء المركز وتفاعله مع الأيام الدولية ومنها اليوم العالمي للتسامح الذي يشكل إحدى أهم القيم التي يعمل المركز على تعزيزها وترسيخها داخل المجتمع.

وبدئ الحفل بعزف السلام الملكي، ثم تليت آيات من القرآن الكريم، عقب ذلك شاهد الحضور فيلماً تعريفياً عن المركز، بعدها ألقى الدكتور عبدالعزيز السبيل رئيس مجلس أمناء المركز كلمة الملتقى الافتتاحية، التي رحّب فيها بأصحاب المعالي والفضيلة والسعادة وكافة المشاركين في هذا الملتقى الذي يقيمه المركز لمشاركة العالم احتفاله بيوم التسامح، والعمل على تأصيل هذه الفضيلة التي أكدها الإسلام، عبر التوجيهات القرآنية الكريمة، ومن خلال أقوال وأفعال النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، لافتاً إلى أن التسامح قيمة عظيمة ينضوي تحتها ويرتبط بها عدد كبير من القيم، مؤكداً أن التعايش، واحترام الغير، والانصات للرأي الآخر، وقبول الاختلاف دينياً ومذهبياً وعرقياً، قيم لا تتحقق إلى بتبني وممارسة هذه الفضيلة الكبرى.

وأعرب عن سعادته بمشاركة هيئة كبار العلماء، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومشروع سلام للتواصل الحضاري، وهيئة حقوق الإنسان، وعدد من أعضاء مجلس الشورى والمسؤولين والمثقفين والإعلاميين، مؤكداً أن هذه المشاركة الكبيرة هي ما يجعل هذا الاحتفاء ذا بعد وطني أشمل يواكب رؤية المملكة 2030 ويحقق توجيهات القيادة الرشيدة حفظها الله. وأضاف رئيس مجلس أمناء المركز: "أنه رغم احتفاء الأديان والثقافات والقوانين بهذه الفضيلة، والتأكيد عليها، فإن المراقب للأحداث في مواطن كثيرة من العالم، سيجد العنف والقتال والحروب والصراعات تتضاعف وتزداد، لذا، فإن الاحتفال بيوم التسامح يتحقق نظرياً بشكل كبير، لكن بالنظر إلى الممارسات عالمياً نجد هذه الفضيلة تتراجع وتتحسر بكل أسف"، لافتاً إلى أن مسؤوليات الساسة والقادة، والمنظمات والهيئات والشعوب تزداد وتكبر، وحرى بالجهود أن تتضافر وتجتمع، لتحويل فضيلة التسامح إلى واقع يعيشه الأفراد وتحثي به الشعوب.

إثر ذلك، تم تكريم الفائز بجائزة مسابقة شعار التسامح، ومن ثم انطلقت فعاليات الملتقى التي شهدت إقامة ثلاث جلسات حوارية، استعرضت الجلسة الأولى التي أدارها الدكتور أحمد الشهري رئيس منتدى الخبرة السعودي "مفهوم ونماذج من التسامح"، وتحدث فيها كل من معالي الشيخ الدكتور يوسف بن سعيد عضو هيئة كبار العلماء، الذي أكد أن الإسلام دين التسامح، موضحاً أن جذور قيم التسامح متأصلة في الشريعة الإسلامية، مبيناً أن التسامح أحد الأخلاق التي حرص الإسلام على ترسيخها لدى المسلمين، تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين فجعل التسامح عاملاً بين بني البشر جميعاً حيث منع الإسلام التعرض لدور العبادة، لما لها من شأن فيه، فلم يهدمها الرسول ولم يهدمها أبو بكر ولا عمر، فقد تسامح الرسول وصحابته مع أهل الكتاب وغيرهم، كما جاء في وثيقة المدينة عندما وصّى على دور العبادة.

فيما قال معالي الأستاذ فيصل بن عبد الرحمن بن معمر المشرف العام على مشروع سلام للتواصل الحضاري، إن التسامح قيمة دينية وإنسانية وحضارية عظيمة تنبثق من روح الرحمة التي وسعت الإنسانية بأسرها لتعيش في تناغم وتناسق و سلام، مؤكداً أن المملكة منذ توحيدها ارتكزت سياستها الداخلية والخارجية على قيم السماحة النبيلة المستمدة من

ديننا الحنيف، معربا عن فخره بمواقف المملكة التي تؤكد ريادتها للعالم العربي والإسلامي ومكانتها بين الدول والأمم باعتبارها نموذجا في المنطقة للتسامح والتعايش المشترك والذي ترجمه بإطلاقها للمبادرات المحلية والإقليمية والدولية الداعية للحوار والتعايش والتسامح ووآد الصراعات الطائفية.

من جهة أخرى، سلطت الجلسة الثانية التي أدارتها الدكتورة فوزية البكر الكاتبة والأكاديمية، الضوء على "دور القوى الناعمة في تعزيز التسامح"، وتحدث فيها كل من: سعادة نائب رئيس مجلس الأمناء والأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور عبد الله الفوزان، الذي أوضح أن رؤية المملكة 2030 أكدت أهمية تعزيز قيم التسامح لدى المجتمع، لافتا إلى أنها تهدف إلى الوصول لمجتمع حيوي يوفر للمواطنين الحياة الكريمة في وطنهم وينقلهم لمصاف الدول المتقدمة.

وأشار الفوزان إلى أننا عندما نرى التسامح هدفاً لتنمية القدرات البشرية في المملكة، فإن ذلك يؤصل لفكرة مؤداها أن التسامح يجب أن يكون أسلوب حياة للمجتمع بكل أطيافه وفئاته، بدءا من الفرد نفسه وانتهاء بالمجتمع ككل، مضيفا أننا ففي ظل رؤية المملكة الطموحة سننتقل من رؤية التسامح على أنه سمة أو فضيلة فقط لرؤيته كاستثمار اجتماعي في أنفسنا وأسرنا ومجتمعنا وبلادنا الكريمة.

واستعرض سعادته جهود المركز لتعزيز التسامح بوصفه إحدى مؤسسات المجتمع الوطنية المعنية بغرس هذه الفضيلة منذ تأسيسه فجعلها أحد أهدافه التي يسعى لترسيخها لدى كافة أطياف المجتمع من خلال التركيز على الفئات الأكثر حاجة عبر توجيه التدخلات المتمثلة بالبرامج والأنشطة والمبادرات التي ينفذها، مبينا أن المركز يسهم ببذل بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة جهودا حثيثة ليكون التسامح أحد عناصر ثقافة المجتمع الجاذبة للآخر كقوة ناعمة يتم تسويقها بواقعها الحقيقي، لاسيما في ظل ارتباط الصورة الذهنية حول التسامح في المجتمع السعودي أمام بعض المجتمعات الأخرى بحقائق غير واقعية وغير صحيحة، هدفها تشويه صورة المواطن السعودي .

وأوضح الفوزان أن المركز وانطلاقاً من مسؤوليته المجتمعية ودوره الوطني له جهود هامة في تعزيز مستوى التسامح في المجتمع السعودي من خلال تنظيم وإقامة العديد من الفعاليات والبرامج والمشاريع المتنوعة والتي تتم عبر إدارته المختلفة والتي يأتي من أبرزها مؤشرات التسامح والدراسات الاجتماعية واللقاءات والديوانيات الحوارية والبرامج التدريبية إضافة إلى برنامج نسيج واثنينية الحوار ومعرض الحوار .

بدورها تناولت سعادة الأستاذة مشاعل المبارك مدير عام إدارة التطوع في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دور التسامح في العمل التطوعي، موضحة أن مفهوم التسامح يرتبط على أرض المملكة بالتطوع ارتباطاً متجذراً، واستعرضت المبارك الدراسة التي أجرتها منظمة IAVE عن أثر التطوع في الحس الإنساني وارتباط تأثيره بتطور الحس الإنساني لدى الشباب واكتساب المهارات، وكما سلطت الضوء على أبرز المبادرات والمواقف الإنسانية بالعمل التطوعي، وأبرزت منجزات العمل التطوعي وأثره الاجتماعي والاقتصادي حتى شهر أكتوبر 2022م.

أما الجلسة الثالثة التي أدارها معالي الدكتور عبد الرحمن الهزاع الأكاديمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فتطرقت إلى "قيم التسامح في التشريعات والفضاء الرقمي"، وتحدث فيها كل من: معالي الأستاذ عبدالعزيز الخيال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الذي أوضح أن التسامح هو مفهوم إنساني ويتداخل مع حقوق الإنسان في كل الجوانب، مبينا أن المفهوم المعاصر للتسامح يقوم على رُكن كرامة الإنسان ومراعاة حقوقه البشرية من غير تمييز، لذا فقد أتت كل الاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان لتؤيد هذا التلازم. أوضح أن المملكة الآن باتت من القوى الكبيرة سواء سياسياً أو اقتصادياً وهو ما جعلنا نطلق للعالم، مؤكداً على أهمية أن تكون لدينا مفاهيم مشتركة مع العالم لذلك يجب عدم قصر مفهوم التسامح على قيم محددة، مبينا أن العالم الرقمي أصبح يشغل حيزاً في حياة المجتمع وأصبح المجتمع مفتوحاً على الآخر وبذلك التواصل بين العالم أصبح كبيراً وسريعاً، لافتاً إلى أن التشريعات الدولية والوطنية التقنية في التسامح جيدة ومتينة ولكنها تختلف عبر الإعلام الرقمي ويجب أن تتطور حتى تساهم في تجنب خطاب الكراهية، وسلوكيات التمييز والعنصرية، وإثارة النعرات الطائفية والدينية، وتساهم في تعزيز ثقافتنا والتسامح وترسيخها.

فيما قال سعادة الدكتور فهد الطياش عضو مجلس الشورى ونائب رئيس لجنة الإعلام في المجلس، إن الإعلام السعودي بدأ بتغيير البيئة من خلال تأكيده على احترام حقوق الأفراد، مبينا أن أنظمتهم تمنع نشر أو تداول أي محتوى يتعارض مع النظام أو الشرع، مشيراً إلى أن من قرارات مجلس الشورى فيما يخص تقرير وزارة الإعلام للعام المالي 1442-1443 العمل على إعداد استراتيجية لدمج الوافدين بالمملكة من خلال منظومة متكاملة من الوسائل والحملات والبرامج، كما نصت هذه القرارات على أن تقوم هيئة الإذاعة والتلفزيون بعمل دراسة لإطلاق قنوات أو منصات إعلامية بلغات أهم الجاليات في المملكة مع تخصيص ساعات بث لها في إذاعاتها لتعزيز معرفتها بالثقافة السعودية.

أما الدكتور ناصح اليقيني عضو مجلس الشورى وعضو لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، فتحدث عن أهمية التسامح واستعرض عدداً من النماذج من التسامح والحفاظ على العود في عهد الرسول، مبينا أن الإسلام دين التسامح والانفتاح على العالم، لافتاً إلى أن هناك جماعات تدعي الإسلام انغلقت على أنفسها وحوّرت التسامح على طريقتها، مشيراً إلى أن

موضوع التنظيم الإعلامي المطروح أما مجلس الشورى سيغطي جميع الموضوعات المطروحة، مبيّنا أن تداخل العمل بين الجهات هو ما أفر هذا طرح التنظيم، موضحا أن اللجنة الشرعية في المجلس تبحث عددا من الأنظمة وقد تم التواصل مع عدد من الجهات صاحبة الاختصاص لكي يتم إصدار أنظمة وتشريعات تتناسب مع الإعلام.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تحت عنوان " أرقام وإحصاءات الطلاق - الآثار والانعكاسات على الأسرة والمجتمع "

مجلس شؤون الأسرة يعقد ندوة عن الطلاق بمشاركة الجهات ذات العلاقة ومختصين في قضايا الأسرة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ربيع ثاني 1444هـ - 17 نوفمبر 2022م
<https://www.alriyadh.com/1982987>

عقد مجلس شؤون الأسرة اليوم، ندوة الأسرة تحت عنوان "أرقام وإحصاءات الطلاق - الآثار والانعكاسات على الأسرة والمجتمع" وذلك بمشاركة الجهات المعنية ممثلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والنيابة العامة، وهيئة الإعلام المرئي والمسموع، ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وجمعية مودة للحد من آثار الطلاق، إلى جانب أعضاء لجنة المرأة بالمجلس، وعدد من المتخصصين والخبراء بالشأن الأسري.

ويأتي انعقاد هذه الندوة من منطلق دور المجلس في الحفاظ على كيان الأسرة وتعزيز تماسكها، عبر رصد القضايا والتحديات التي تواجهها لوضع حلول عملية تساهم في معالجتها بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة؛ حيث تهدف الندوة إلى مناقشة ما تداولته وسائل الإعلام حول ارتفاع نسب الطلاق في المملكة خلال العام 2022، لتصحيح ما شكته هذه الأرقام من مفاهيم مغلوطة لدى الشباب من الجنسين عن مؤسسة الزواج، والمساهمة في تكوين صورة إيجابية عنها.

ويقدّم المجلس تلك الأرقام والإحصاءات غير الصحيحة التي تتناقض مع الإحصاءات والمدخلات الرسمية لدى وزارة العدل والتي أكدت تراجع نسب الطلاق بنسبة 16% خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 (من شهر يناير إلى شهر أكتوبر) وتزايداً في معدلات الزواج بنسبة 19% خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020، هذا وقد وصلت حالات الزواج في النصف الأول من عام 2022 إلى 107,263 حالة، حيث تمّ تسجيل 303 حالة زواج يوميًا، بمعدل 12 حالة في الساعة الواحدة.

وترجع أسباب هذا الانخفاض الإيجابي في معدلات الطلاق إلى تحسّن بيئة الأنظمة التشريعية والقانونية، فقد كان لصدور نظام الأحوال الشخصية ضمن مشروعات منظومة التشريعات المتخصصة التي أعلن عنها سمو ولي العهد -حفظه الله- دوراً في الحفاظ على الأسرة واستقرارها، كما أسهم قرار معالي وزير العدل بإحالة طلبات الطلاق إلى مركز المصالحة بشكل إلزامي في نجاح المبادرات التصالحية التي تنتهي بحلول ودية تحول دون قرار الانفصال، ممّا أدى إلى تراجع نسب الطلاق (في الدعاوى) بواقع 22%.

هذا وقد تناولت ندوة الأسرة محاور ناقشت واقع الطلاق في المجتمع السعودي بالاستناد على الأرقام والإحصاءات الرسمية المبنية على دراسات علمية ومسوحات ميدانية قامت بها الجهات ذات العلاقة بموضوع الطلاق، وتسليط الضوء على أسباب الطلاق من خلال رؤية مستنيرة في التحولات الحديثة، وتبادل الحوار حول انعكاساته على النسيج الأسري والمجتمعي وتهديداته المتوقعة، وآثاره الاجتماعية والقانونية والاقتصادية على الأسرة، ودور الاستشارات المتخصصة والموثوقة على واقع الأسرة اليوم، إضافة لدور وسائل الإعلام في بث الوعي حول قضايا الأسرة، واختتمت بالتوجيهات والممكنات للوصول إلى أسرة مستقرة ومتوازنة.

وبهذه المناسبة أكدت الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة أ. هيلة الميكروش بأن المجلس يحرص على رصد أهم القضايا والتحديات التي تواجه الأسرة بصورة مستمرة، ويعمل من خلال عقد هذه الندوة إلى تعزيز الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بقضية الطلاق لمناقشة أبعادها على الأسرة والمجتمع، للخروج بحلول ذات نفع وأثر إيجابي على كيان الأسرة،

كما أشارت إلى أهمية العمل المشترك لتفعيل الدور الإيجابي لوسائل الإعلام والناشطين في المجال الأسري وتوجيههم نحو مراعاة المصالح العامة لتعزيز الصورة الذهنية عن مؤسسة الزواج.



وزارة العدل تحقق المركز الأول في قياس التحول الرقمي الحكومي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ربيع ثاني 1444هـ - 17 نوفمبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1982978>

حققت وزارة العدل المركز الأول في قياس التحول الرقمي الحكومي العاشر، وذلك في ملتقى الحكومة الرقمية الذي نظّمته هيئة الحكومة الرقمية اليوم، حيث تهدف الجائزة إلى قياس الالتزام بالمعايير الأساسية للتحول الرقمي والمساهمة في تطوير الحكومة الرقمي، وتطوير القدرات الرقمية وتركيزها على خدمة المستفيد من خلال خدمات إلكترونية ذكية. وقال وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، خلال كلمته في الجلسة الوزارية في الملتقى: إن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - حدد في أول جلسة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عام 1436هـ، جميع الرؤى والتوجهات للقطاعات الحكومية كافة بشكل واضح. وأكد أن الجلسة الأولى لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية كانت الانطلاقة الحقيقية للتحولات كافة التي تشهدها المملكة، لاسيما في النواحي الرقمية والتنمية بشكل عام.

وأوضح معاليه، أنه قبل 7 سنوات كانت 15% من الخدمات العدلية عبارة عن تقديم طلبات أو استعلام رقمي فقط، فيما الآن أكثر من 90% الخدمات العدلية تقدم رقمياً بشكل كامل، كما أن الجلسات القضائية بالكامل كانت تتم حضورياً، أما الآن فقد عقدت المحاكم أكثر من 5 ملايين جلسة قضائية عن بعد، وأصدرت أكثر من مليوني حكم قضائي رقمي، إضافة إلى إصدار أكثر من 12 مليون وكالة إلكترونية، كما أصبح الإفراغ الإلكتروني يتم في أقل من ساعة. وذكر: "إن التحول الرقمي في وزارة العدل يجمع بين تحقيق التيسير والسرعة والجودة مع المحافظة على الضمانات ومراعاة الاعتبارات المختلفة للقطاعات كافة".

ولفت النظر إلى أن التحول الرقمي أسهم في تغيير حقيقي لمكونات الخدمة كافة وليس مجرد التغيير في أسلوب تقديمها، كما أسهم في إعطاء التصرفات القانونية الحجية والأثر القانوني بشكل أكثر اطمئناناً للمستفيدين كافة. وكشف معاليه أنه ضمن تطوير البنية المؤسسية للقضاء، وصلت الوزارة إلى رقمنة 100% من الخدمات القضائية، كما أعلن معاليه أنه في عام 2023 لن يحتاج المستفيدون إلى زيارة كتابات العدل؛ حيث سيتم تقديم جميع الخدمات الرئيسية عن بعد بنسبة 100%.

تعزيراً للجهود الدولية للوقاية من الأوبئة...

المملكة تدعم صندوق الجائحة العالمي بـ 50 مليون دولار

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ربيع ثاني 1444 هـ - 17 نوفمبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1982975>

أعلنت المملكة تقديمها دعماً لصندوق الوساطة المالية للأمن الصحي والمسمى بصندوق الجائحة (Pandemic Fund) بمبلغ قدره 50 مليون دولار أمريكي، جاء ذلك في كلمة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، التي ألقاها نيابة عنه - حفظه الله - صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية خلال قمة مجموعة العشرين.

وتأتي هذه المبادرة ضمن مخرجات رئاسة المملكة للمجموعة في العام 2020م، حيث أثنى قادة المجموعة حينها على مبادرة رئاسة المملكة العربية السعودية بالبدء في مناقشة حلول لمعالجة ثغرات إجراءات التأهب للجوائح العالمية والاستجابة لها، بما في ذلك اقتراح المملكة بإطلاق مبادرة الوصول إلى أدوات مكافحة الجوائح.

ورحب قادة دول مجموعة العشرين في بيانهم الختامي بإنشاء صندوق الوساطة المالية للأمن الصحي، منوهين بدور المملكة في وضع الفكرة الأولية خلال رئاستها للمجموعة في عام 2020م.

ويهدف الصندوق إلى توفير التمويل للبلدان والمناطق منخفضة ومتوسطة الدخل لتعزيز قدرتها للوقائية من الجوائح المستقبلية، وكذلك قدرتها للاستعداد والاستجابة لها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

وسيعمل الصندوق على تمويل أنظمة المختبرات، ومراقبة الأمراض، والاتصالات في حالات الطوارئ وإدارتها، والمشاركة المجتمعية والقوى العاملة الصحية.

وسيسهم الدعم الذي قدمته المملكة، بالإضافة إلى الدعم المقدم من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية غير الربحية، والبالغ إجماليه 1.4 مليار دولار، في تعزيز الجهود على المستويين الإقليمي والعالمي لمشاركة البيانات الوبائية، وتنسيق المشتريات للتدابير المضادة الطبية وغير الطبية ومواءمة التدابير التنظيمية.



"التأمينات الاجتماعية": إيقاف صرف الاستحقاق عن المستفيد

إذا تجاوزت هذه المدة خارج المملكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ربيع ثاني 1444 هـ - 17 نوفمبر 2022م

<https://www.al-madina.com/article/814882>

كشف حساب العناية بالمستفيدين التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية عن وقف صرف الاستحقاق عن المستفيد إذا تجاوز 60 يوماً متصلة خارج المملكة.

جاء ذلك رداً على سؤال مغردة قالت فيه: "هل لو جلست خارج المملكة ٥٩ يوم متواصله ينقطع ساند؟" وأضافت التأمينات أنه يتم إيقاف صرف الاستحقاق عن المستفيد إذا تجاوزت فترة بقائه خارج المملكة (60) ستين يوماً متصلة أو متقطعة – خلال مدة صرف التعويض.



إطلاق المرحلة الثانية لتوثيق عقود العمالة المنزلية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ربيع ثاني 1444 هـ - 17 نوفمبر 2022م

<https://www.al-madina.com/article/814993>

أطلقت منصة «مساند» التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المرحلة الثانية من خدمة توثيق عقود العمالة المنزلية المتواجدة داخل المملكة، وذلك استكمالاً للمرحلة الأولى التي تم إطلاقها خارجياً وتستهدف العمالة المنزلية القادمة للعمل.

وتستهدف هذه المرحلة من ليس لديهم عقود عمل سارية وموثقة عبر منصة مساند. ودعت الوزارة أصحاب العمل لمن لديهم عمالة منزلية إلى التأكد من وجود عقد عمل قائم عبر منصة مساند وتوثيق العقود لمن ليس لديهم عقد ساري، وذلك لحفظ حقوق جميع الأطراف المتعاقدة والتأكد من شمول العقد على جميع البنود اللازمة، في خطوة من شأنها أن تسهم في تحسين العلاقة التعاقدية، وتقليل المخاطر في سوق استقدام العمالة المنزلية. وستعمل الخدمة على توثيق المهام والمسؤوليات لكل طرف وتوثيق قيمة الراتب وتحديد مدة عمل العامل المنزلي، بالإضافة إلى ذلك ستساعد الخدمة في مراقبة عمليات التعاقد وزيادة الحوكمة عليها، مما يرفع مستوى جاذبية البيئة القانونية للعمل، من خلال العقود الموحدة والموثقة طوال فترة عمل العامل المنزلي داخل المملكة. وسيتم تقديم خدمة توثيق عقود العمالة المنزلية عبر منصة «مساند» الإلكترونية على الرابط:

. www.musaned.com.sa/app/contracts وأكدت مواصلة عملها على تطوير سوق الاستقدام وتوفير خدمات متعددة لتحسين وتسهيل جودة الخدمات المقدمة للأفراد، وحل الشكاوى والخلافات التي قد تحدث بين أطراف التعاقد، إضافة إلى ضمان حقوقهم.

منصة مساند

توثيق عقود العمالة المنزلية

3.2 مليون عامل منزلي

تراجع الخلافات العمالية 70%

توثيق قيمة الراتب ومدة العمل



الموارد البشرية 5 مشاريع لتطوير قدرات موظفي القطاع العام

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ربيع ثاني 1444 هـ - 17 نوفمبر 2022م

<https://www.al-madina.com/article/814995>

تخطط وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لإطلاق 5 مشاريع تطويرية للموارد البشرية في مختلف القطاعات الحكومية، حيث تشمل المشاريع المخطط لها على دعم تنفيذ إستراتيجية تطوير رأس المال البشري للقطاع الحكومي، ودعم استشاري لدراسات الموارد البشرية التطويرية لقطاع الخدمة المدنية، وتوفير كوادر بشرية لمبادرة التخطيط الإستراتيجي للقوى العاملة، وتنفيذ برنامج التعاقب الوظيفي في القطاع العام (المرحلة الثانية)، وتنفيذ برنامج تطوير

القيادات والمواهب (المرحلة الثانية). يأتي ذلك ضمن برنامج تنمية القدرات البشرية الذي يهدف إلى أن يمتلك المواطن قدرات تمكنه من المنافسة عالمياً، من خلال تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف. ويركز البرنامج على تطوير أساس تعليمي متين للجميع يسهم في غرس القيم منذ سن مبكرة، وتحضير الشباب لسوق العمل المستقبلي المحلي والعالمي، وتعزيز ثقافة العمل لديهم، وتنمية مهارات المواطنين عبر توفير فرص التعلم مدى الحياة، ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، مرتكزاً على تطوير وتفعيل السياسات والممكنات لتعزيز ريادة المملكة، حيث شهدت منظومة تنمية القدرات البشرية في المملكة العديد من الإنجازات في الفترة السابقة.



رئيسة وفد الشباب السعودي في القمة لـ «عكاظ»: السعودية أكثر دول G20 دعماً لشبابها

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ربيع ثاني 1444هـ - 17 نوفمبر 2022م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2119491>

كشفت رئيسة الوفد الممثل لصوت شباب المملكة في قمة مجموعة الـ20 يسر العتيبي لـ«عكاظ»، أن شباب المملكة عمل على تطوير ووضع سياسات بالتعاون مع وفود شباب الدول الأعضاء لإيجاد حلول لأبرز التحديات التي تواجه الشباب في العالم، فالسعودية أكثر دول الـ20 دعماً لشبابها وشاباتهما من خلال برامج تحسين جودة الحياة وأهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030، التي يمثل الشباب أهم دوافعها. وأشارت إلى أن مشاركة وفد الشباب السعودي في القمة يدل على دعم المملكة لأبنائها وبناتها، وإعطائهم الصوت في عملية اتخاذ القرار في المحافل الدولية. وأضافت، أن المملكة متواجدة في القمة كعضو مهم لبعدها الاقتصادي والإنساني والثقافي على الصعيدين العربي والدولي. لا سيما أنها مستمرة في استكمال دورها القيادي والفعال للإنجازات التي حققتها خلال استضافتها القمة عام 2020. وتواجد وفد شباب المملكة في مجموعة الـ20 لهذا العام مواصلة للعمل على مخرجات رئاستها 2020، من ثم الرئاسة الإيطالية 2021، والرئاسة الإندونيسية لهذا العام. وعن الإضافات التي يمكن أن تضيفها المشاركة إلى سجل الإنجازات السعودية، أوضحت رئيسة الوفد الممثل لصوت الشباب، أن لدى المملكة وقيادتها سجلاً حافلاً مليوناً بالإنجازات المتعلقة بتمكين الشباب على كافة الأصعدة. وتعد السعودية اليوم أكثر دول الـ20 دعماً لشبابها وشاباتهما من خلال برامج تحسين جودة الحياة وأهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030، التي يمثل الشباب أهم دوافعها والعمل على تطوير مخرجات القمة لهذا العام، وفي العام القادم سيستمر بطبيعة الحال. إضافة إلى تقديم الجديد تبعاً لحاجة العالم في العام القادم.

«عكاظ» سألت العتيبي، حول إمكانية مشاركة شباب آخرين في القمم المقبلة، وأجابت: نعم بالتأكيد ففي كل عام يتم اختيار أعضاء الوفود بشكل سنوي تزامناً مع كل رئاسة جديدة، ولا شك أن هناك العديد من أبناء وبنات وطننا المتمكنين والقادرين على تمثيل صوت شباب الوطن في المحافل الدولية على أكمل وجه، فمشاركة وفد المملكة في قمة شباب مجموعة الـ20 تعكس التقدم الملموس في تحقيق أهداف رؤية 2030، خصوصاً أن اقتصاد المملكة يعد الأسرع نمواً بين دول الـ20 لهذا العام، حسب إحصاءات صندوق النقد الدولي، إذ إن هذا النمو في ظل الأزمات التي يعيشها العالم اليوم نتيجة العمل المستمر على تحقيق أهداف الرؤية.

وعن اختيار «مسار التحول الرقمي ومسار الكوكب المستدام والصالح للعيش، ومسار توظيف الشباب» في القمة، أوضحت أن العناوين هي المسارات الأربعة الرئيسية التي تركزت حولها المناقشات والسياسات خلال قمة شباب الـ20 وبيانها الختامي، إذ ركزت القمة هذا العام على محور أساسي وهو التعافي ما بعد جائحة كورونا؛ لذلك كان من المنطقي التركيز على مسارات التوظيف والعمل، التحول الرقمي، الكوكب المستدام والقابل للعيش والشمولية والتنوع.

«مساند»: لا مسؤولية لمكتب الاستقدام عن العمالة المنزلية

بعد انقضاء 90 يوما من القدوم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ربيع ثاني 1444هـ - 17 نوفمبر 2022م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2119333>

أكد برنامج «مساند» أن مسؤولية مكتب الاستقدام عن العمالة المنزلية التي تم استقدامها، تكون لمدة لا تزيد على 90 يوما (3 أشهر) من تاريخ قدومها إلى السعودية.

وقال «مساند»: بعد انقضاء فترة الـ90 يوما، تكون مسؤولية العامل على الطرف الثاني «صاحب العمل» وذلك حسب ما هو موضح في بنود العقد، ولمزيد من المعلومات حول استقدام العمالة المنزلية يمكن زيارة

الرابط: <https://musaned.com.sa/ar/faq>.

وكشف أن مكاتب الاستقدام لها الحق بقبول ورفض طلبات الاستقدام التي تردها من أصحاب العمل، وفي حال قبول الطلب فإن المكتب ملزم بتوفير المواصفات المطلوبة خلال المدة والتكلفة المعلن عنها في بوابة «مساند». وشدد على أنه خلال فترة التجربة، يمكن للمستفيد إثبات رفض العاملة للعمل عن طريق لجان الفصل في خلافات العمالة المنزلية، أو بتوثيق من المرخص له، ومن ثم يتم رفع شكوى من خلال منصة «مساند»، وستتم متابعتها من قبل المنصة.

24 توصية في منتدى الرياض .. 10 قطاعات الأكثر تأهيلا

للتحول إلى الاقتصاد الرقمي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 ربيع ثاني 1444هـ - 17 نوفمبر 2022م
https://www.aleqt.com/2022/11/17/article_2433196.html

عبدالله الروقي من الرياض

أقر منتدى الرياض الاقتصادي 24 توصية ومبادرة خرجت بها الدراسات البحثية الأربعة التي ناقشتها الدورة العاشرة للمنتدى التي عقدت على مدى ثلاثة أيام تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين. وأوضح خالد الراجحي رئيس مجلس أمناء المنتدى أن من أبرز هذه التوصيات الختامية التوصية ببناء نظام لفرض الرسوم والضرائب لضمان تحقيق المساءلة والكفاءة، والتوصية بتبني اختيار عشرة قطاعات رئيسة الأكثر تأهيلا لتحول المملكة للاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة، وإعادة تأهيل الخطوط الحديدية التاريخية لأغراض السياحة، وتطوير التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بسوق العمل السعودية بما يتلاءم مع أشكال العمل الجديد وحماية حقوق العاملين. وقال الراجحي إن هذه التوصيات كانت نتاج الدراسات البحثية الأربعة التي أجراها المنتدى لتكون المحتوى العلمي لدورته العاشرة، ونتاج المناقشات المعمقة التي دارت حولها من قبل عديد من المسؤولين الحكوميين والخبراء الاقتصاديين والأكاديميين ورجال وسيدات الأعمال.

وبين الراجحي رفع مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي توصياته الختامية لهذه الدورة مرفقة مع الدراسات إلى المقام السامي للنظر في استفادة الجهات الحكومية المعنية منها، مشيرا إلى أن المنتدى قام خلال مسيرته عبر دوراته العشر منذ

انطلاقة الدورة الأولى عام 2003، والعاشره التي اختتمت فعالياتها اليوم، بإعداد 53 دراسة خرجت بـ332 توصية ومبادرة، خص الدورة العاشره الأخيرة وحدها منها أربع دراسات، و24 توصية ومبادرة.



القواسم المشتركة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 ربيع ثاني 1444هـ - 17 نوفمبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1983016>

خالد الربيش

تحرص المملكة على تعزيز علاقاتها بدول القارة الآسيوية، باعتبارها امتداداً جغرافياً واقتصادياً مهماً للمملكة، التي تولي اهتماماً استثنائياً بترسيخ العلاقات الدولية في المحيطين الإقليمي والدولي، والوصول بها إلى أبعد نقطة من التعاون والتحالف، بما يضمن دعم برامج رؤية «2030» والعمل على تحقيق أهدافها مكتملة.

وبسياسة حكيمة، ورؤية ثابتة، ينفذ ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان هذه المهمة بكل اقتدار، خلال جولة سموه الآسيوية الحالية، ويحقق فيها إنجازات عدة عبر إعادة صياغة تلك العلاقات، وتحديد أولوياتها، وجعلها قائمة على المصالح المشتركة، والتعاون المثمر، بما يحقق الأهداف المرجوة.

ومن بين العلاقات مع دول القارة الآسيوية، تبرز بشكل واضح العلاقة بين المملكة وكوريا الجنوبية، وتأخذ مساراً أكثر حيوية في التعاون البناء، والشراكة الجادة في الكثير من المجالات التي تحظى باهتمام قادة البلدين، وهذه المجالات ليس أولها نقل التقنية، والصحة والطاقة، وليس آخرها التعاون في مواجهة تحديات التغير المناخي.

وإذا كانت العلاقات بين البلدين شهدت تطوراً كبيراً في العقود الماضية، إلا أنها تبلورت أكثر مع جهود الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، على خلفية لقاء ولي العهد ورئيسة كوريا السابقة بارك كيون هي، على هامش انعقاد قمة قادة مجموعة العشرين في الصين من العام 2016، حيث تم التأكيد خلال اللقاء على ضرورة تفعيل أعمال اللجنة السعودية - الكورية المشتركة، وتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وإقامة شراكة استراتيجية رسمية، وتشجيع إقامة علاقات تجارية واقتصادية أقوى، وهو ما يتحقق اليوم وبشكل تصاعدي بين البلدين، وينبئ بألية عمل أكثر ديناميكية، تحقق الأهداف والتطلعات.

التعاون بين المملكة وكوريا يمكن أن يكون نموذجاً فريداً للعلاقات الدولية الجادة، القائمة على المصالح المشتركة، والرغبة الجادة في الشراكة النوعية في الكثير من المجالات، ويعزز هذا الاتجاه القواسم المشتركة بين الرياض وسينول، فلدَى كل منهما رؤية «2030» للتطوير والتحديث والارتقاء بالاقتصاد، كما أن لديهما الهاجس نفسه الخاص بالتغير المناخي، وضرورة مواجهته بشتى السبل، حفاظاً على كوكب الأرض خالياً من الملوثات، يضاف إلى هذا وذاك، الاستثمارات المتبادلة بين شركات البلدين العملاقة، في صور مشروعات ضخمة في مجالات الطاقة والمواد الكيماوية والبتروكيماويات، تقام على أراضي الدولتين، ما يبشر بعلاقة أكثر تطوراً بين البلدين، وهو المأمول في زيارة ولي العهد إلى كوريا.

توثيق عقود العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 ربيع ثاني 1444 هـ - 17 نوفمبر 2022م
https://www.aleqt.com/2022/11/16/article_2432301.html

عبد الحميد العمري

شكل إطلاق منصة "مساند" التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، خدمة "توثيق عقود العمالة المنزلية" الموجودة داخل المملكة، خطوة بالغة الأهمية تأتي استكمالاً للمرحلة الأولى للخدمة التي شملت توثيق عقود العمالة المنزلية القادمة للعمل في السعودية، ونقله للأعلى على مستوى تطوير وتنظيم هذا المجال الذي يضم نحو 3.4 مليون عامل، وفقاً لأحدث بيانات الهيئة العامة للإحصاء بنهاية الربع الثاني من العام الجاري. وتستهدف هذه الخدمة الجديدة العمل على حفظ حقوق جميع الأطراف المتعاقدة، والتأكد من اشتغال العقد المبرم بين تلك الأطراف على جميع البنود اللازمة التي تكفل حفظ الحقوق من جانب، ومن جانب آخر ضمان وفاء كل طرف بالمسؤوليات الملقاة على كاهله تجاه الطرف الآخر.

كما مثلت هذه الخطوة إضافة نوعية تضاف إلى المنظومة الراهنة، التي من شأنها أن تسهم بكفاءة في تحسين العلاقة التعاقدية، وتؤدي إلى تقليل المخاطر في سوق استقدام العمالة المنزلية، ما سيسهم بدوره في ضمان حقوق الأطراف كافة، ويعزز بدرجة أكبر من زيادة الالتزام من قبل أصحاب العمل. حيث إن هذه الخدمة ستعمل على توثيق المهام والمسؤوليات لكل طرف من الأطراف، وتتولى توثيق قيمة الراتب وتحديد مدة عمل العامل المنزلي، إضافة إلى قيام تلك الخدمة بالمساعدة على مراقبة عمليات التعاقد بصورة كاملة، وتعمل على زيادة الحوكمة عليها، الذي سيؤدي بدوره إلى رفع مستوى جاذبية البيئة القانونية للعمل في السوق السعودية، من خلال اعتماد العقود الموحدة والموثقة طوال فترة عمل العامل المنزلي داخل المملكة.

وبالنظر إلى النتائج المهمة التي سيسفر عنها تدشين هذه الخدمة والعمل بها، فلن يشكل ذلك أي زيادة في الأعباء أو التكاليف على أغلبية الأسر التي لديها عمالة منزلية بمختلف أنواعها، لكونها قد حرصت طوال العقود الماضية على الوفاء بجميع حقوق عمالها المنزلية طوال فترة عملها، وهو الجانب الإيجابي الذي طالما أكدته التجارب الكثيرة لتعاملات الأسر السعودية مع عمالها خلال العقود الزمنية الطويلة الماضية، وأن الفروقات ستتحصر في تصحيح الجزء المحدود الخارج عن القاعدة السابقة، التي واجهت خروجاً أو اختلافاً ألحق أضراراً بالأطراف المتعاقدة. من هنا نتأكد أهمية أن تخضع التعاقدات مع العمالة المنزلية لأنظمة واضحة ودقيقة، سيكفل الالتزام والعمل بها القضاء على أي مخالفات أو تجاوزات من أي نوع في هذا المجال، وهو الأمر الذي سبق التأكيد أعلاه على ضيق مساحته ضمن الصورة الأشمل لتجربة الأسر السعودية مع عمالها المنزلية، التي لن تشعر باختلاف تعاقداتها مع عمالها بعد تدشين خدمة "توثيق عقود العمالة المنزلية"، لكونها في الأصل قد حققتها واستوفتها خلال العقود الماضية، وتركز الاختلاف على المعالجة النظامية للحالات الاستثنائية والمحدودة، لتعيدها إلى طريق الصواب حفاظاً على حقوق الأطراف كافة.

وتتأكد أيضاً أهمية تدشين هذه الخدمة على المستوى الخارجي، في رفع مستوى جاذبية البيئة القانونية للعمل في السوق السعودية، التي ستؤدي في الأجل الطويل إلى خفض المخاطر والتكاليف على الأطراف كافة، وفي مقدمتها الأسر السعودية والمقيمة في المملكة. ووجود هذه الخدمة سيؤدي بالتأكيد إلى القضاء بدرجة كبيرة على أغلب تلك الجوانب العكسية، وينتقل بجاذبية البيئة القانونية محلياً إلى مستوى أعلى، ستنعكس آثاره الإيجابية على الأطراف كافة محلياً وخارجياً، ويدفع بخيارات الأسر السعودية والمقيمة إلى مجالات أرحب وأوسع، توفر لها أفضل الخدمات الممكنة من العمالة المنزلية، بجودة أفضل وتكاليف عادلة، وفي الوقت ذاته ستندفع إلى السوق المحلية العمالة المنزلية المؤهلة، بثقة أكبر بالبيئة القانونية محلياً، التي تكفل لها المحافظة على حقوقها من جانب، وتلزمها بالوفاء بكامل مسؤولياتها تجاه الأسر المتعاقدة معها.

ختاماً، ستتمتع "خدمة توثيق عقود العمالة المنزلية"، التي ستوفرها منصة "مساند" الإلكترونية بمزايا عديدة للأطراف المستفيدة، باعتبارها على خطوات أكثر سهولة تضمن حقوق جميع أطراف العلاقة التعاقدية، بدءاً من توفير الخدمات

المتعددة في سوق الاستقدام، مروراً بتحسين وتسهيل جودة الخدمات المقدمة للأفراد، الذي سيؤدي في مجمله إلى إيجاد بيئة أكثر موثوقية وأقل مخاطرة وتكلفة، وتسهيل كثير من الإجراءات أو المعوقات التي نشأت في فترات سابقة، وهذا مما لا شك فيه من أهم المتطلبات التي طالما نشدتها الأسر في المملكة. كما ستوفر هذه الخدمة إمكانات واسعة مستقبلاً، للمضي قدماً على طريق زيادة تحسين بيئة سوق الاستقدام، والتكيف بسرعة أكبر مع أي مستجدات مستقبلية دون تكاليف إضافية، ودون مخاطر أو تغييرات مربكة لأي من الأطراف المتعاقدة، وهذا بالتأكيد من المكاسب المهمة جداً التي قد لا ترى في الأجلين القصير والمتوسط، إنما ستأكد أهميتها في منظور الأجل الطويل بمشيئة الله تعالى.



كاريكاتير

مسؤولون غربيون: سلوك إيران يهدد المنطقة



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 09 ربيع ثاني 1444 هـ
- 03 نوفمبر 2022 م

<https://www.alriyadh.com/1980677>

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 23 ربيع ثاني 1444 هـ
- 17 نوفمبر 2022 م

https://www.aleqt.com/2022/11/17/article_2433151.html

